

احتجاج النحويين بالحديث

للدكتور محمود حسني محمود

لم تكن قضية الاحتجاج بالحديث تشغل فكر أحد من النحاة الأوائل، الواضعين لعلم النحو، المستقرئين لأحكامه من لسان العرب. لقد أثاروا النقاش حول الاحتجاج بالشعر، والاحتجاج بأقوال العرب وبالقرآيات؛ ولكن أحداً منهم لم يحاول أن يبدي رأياً حول الاحتجاج بالحديث. فلمَ لاذ هؤلاء بالصمت؟ لأن النبي قال قولته المشهورة: (١) "أنا أفصح العرب بيد أني من قريش"، فلم تترك هذه القولة مجالاً لأحد في المناقشة، وكأنها تجعل الاحتجاج بالأحاديث أمراً مسلماً به، كما هو الأمر في الاحتجاج بالقرآن الكريم؟ أم لأن الوضع في الحديث كثر وتزايد، بحيث صعب على هؤلاء النحاة الأوائل الذين كانوا يتحررون الدقة ويتشددون التشدد كله أن يميزوا ما هو للرسول وما هو ليس له؟ أم لأن الحديث روي بعض منه بالمعنى فاشتمل على لفظ غير لفظ النبي، وإعراب غير إعرابه، وتصريف في اللفظ غير تصريفه، الأمر الذي جعل هؤلاء يتخرجون في البت في هذه القضية؟

يبدو لي أن هذه الأسباب جميعاً جعلت هؤلاء يلودون بالصمت دون أن يصرحوا بقول أو رأي، وكأن الوقت لم يحن بعد للقطع في مثل هذه القضية. ولو بنوا فيها كما بنوا في الاحتجاج بنصوص الشعر والنثر، لما كان هناك مجال لأحد من النحاة المتأخرين في الذهاب فيها مذاهب متباينة، والإدلاء بآراء متناقضة، والتعامل على بعضهم بعضاً، ولما امتد هذا الخلاف أزمنة متعاقبة ظهر تأثيره في كتب المعاصرين الذين بحثوا هذه القضية وناقشوا جوانبها العديدة.

ولعل إفراط ابن مالك في الاستشهاد بالحديث إفراطاً شديداً هو الذي أثار قضية الاحتجاج بالحديث، وأوهم النحاة في عصره وبعد عصره أنه خرج على سنة

(١) الفائق في غريب الحديث (المقدمة). النهاية في غريب الحديث ١: ١٧١.

الأولين، وأنه شقّ مذهباً جديداً لا سابق له. وجعلهم يحاولون كدّ عقولهم لمطالعة الناس بفتاوى وآراء، فكان حصيلة ذلك آراء ثلاثة رئيسية:

الأول: لا يجوز الاحتجاج بالحديث مطلقاً لأسباب عديدة، أولها: أن الحديث مروى بالمعنى دون اللفظ، وما دام كذلك فكثير من ألفاظه وما اعتراها من تصريف أو إعراب ليس من نطق الرسول ولا من لفظه. وثانيهما: أن الحديث وقع فيه لحن كثير، لأن أغلب رواته أعاجم لا يتقنون اللغة العربية. وثالثهما: أن أوائل النحاة من أئمة البصريين والكوفيين، النحاة المتأخرين في بغداد والأندلس وغيرها، لم يفعلوا ذلك.

وأبرز من قال^(٢) بهذا الرأي أبو حيان، وابن الضائع، والسيوطي.

الثاني: رأي^(٣) الشاطبي، الذي يقف موقفاً وسطاً بين المنع والتجوز، فيرى أنه يجوز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتنى بنقل ألفاظها لمقصود خاص، كذلك التي قصد بها بيان فصاحته، وكالأمثال النبوية. ولا يجوز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتنى روايتها بالمعنى دون اللفظ. وقد تبع الشاطبي أبا حيان في نفيه احتجاج أحد من النحاة الأوائل به.

الثالث: التجوز مطلقاً؛ وقال به ابن مالك والرضي،^(٤) الذي زاد عليه جواز الاحتجاج بكلام أهل البيت، رضي الله عنهم. وقال به أيضاً الدماميني^(٥) وابن الصلاح^(٦). غير أن أشد هؤلاء تحمّساً لهذا الرأي وأكثرهم دفاعاً عنه أمام أبي

(٢) انظر: خزانة الأدب ١: ١٠.

(٣) انظر: المصدر نفسه ١: ١٣.

(٤) انظر: المصدر نفسه ١: ٩.

(٥) انظر: المصدر نفسه ١: ١٤.

(٦) انظر: المصدر نفسه ١: ١٥.

حيان، ابن الطيب المغربي، في شرحه على اقتراح السيوطي، ولعل أبرز ما بني عليه دفاعه:

أن القول^(٧) إن القدامى لم يستدلّوا بالحديث ولا أثبتوا القواعد الكلية، لا دليل فيه على أنهم يمنعون ذلك ولا يجوزونه.

إن القول^(٨) إن الأحاديث بأسرها ليس موثوقاً بأنها من كلام النبي، صلى الله عليه وسلم، قول باطل، لأن المتواتر، وإن كان قليلاً، مجزوم أنه من كلام النبي، وكذلك ما اشتمل عليه صحيحا البخاري ومسلم، إلا قليلاً، مجزوم بأنه من كلامه، وما صح أنه من كلامه لا شك في كونه في إثبات القواعد كالقرآن.

أما القول^(٩) إن الرواة جوّزوا النقل بالمعنى، فاحتمل نقل المعاني دون الألفاظ، فالخلاف فيه مشهور، وكما أجازهم قوم منعه آخرون، بل ذهب إلى المنع كثير من المحدثين الفقهاء والأصوليين. وإن بعض الأئمة شدّد في الرواية بالمعنى غاية التشديد، فمنع تقديم كلمة على كلمة أخرى، وحرف على آخر. وذهب بعض الأئمة إلى أنه لا تجوز الرواية بالمعنى إلا لمن أحاط بجميع دقائق علم اللغة، وإلا فلا يجوز له الرواية بالمعنى.

أما القول^(١٠) بتعدد رواية القصة الواحدة، فالرد عليه بأن ورود القصة الواحدة بالعبارات المختلفة صحيح موجود في كثير من الأحاديث، فقد كان النبي يعيد الكلام المرّتين وأكثر لقصد البيان وإزالة الإبهام. وقد ورد أنه، عليه الصلاة والسلام،

(٧) شرح الاقتراح ورقة ١ : ٣٩.

(٨) المصدر نفسه ورقة ٣٩.

(٩) شرح الاقتراح ورقة ٤٠.

(١٠) المصدر نفسه ورقة ٤٢.

كان من عادته تكرار الكلام ثلاث مرات؛ وقد وضع البخاري باباً أسماه: باب من أعاد الحديث ثلاثاً ليفهم عنه.

وآخر دفاعاته^(١١) أن صحيح البخاري، مع أنه مشتمل على سبعة آلاف ومئتين وخمسة وسبعين حديثاً بالمكرر، فإن التراكيب المخالفة لظاهر الإعراب فيه تكاد لا تبلغ أربعين، ومع ذلك بسطها شراحه، وأزال النقاب عن وجوه أشكالها ابن مالك في ما كتبه على صحيح البخاري، بحيث لم يعد فيها إشكال ولا غرابة.

وقضية الاحتجاج بالحديث هي في حقيقتها ذات جانبين يمكن دراسة أحدهما مستقلاً عن الآخر، وإن كان كل منهما يكمل الآخر ويلقي الضوء عليه:

الجانب الأول: الإفتاء في الاحتجاج بالحديث: هل يجوز أو لا يجوز؟

الجانب الثاني: هل احتج النحاة الأوائل بالحديث أم لا؟ ومتى كانت بداية

الاحتجاج به؟ وما حجتهم إن كانوا عملوا به؟

أما الجانب الأول فقد بتَّ فيه مجمع اللغة العربية إذ جَوَّز الاحتجاج بعد أن وضع شروطاً^(١٢) ومقاييس للأحاديث التي يُحتَجُّ بها.

وأما الجانب الثاني فقد بقي المجال فيه مفتوحاً أمام الباحثين المعاصرين للتتقيب والتفتيش، ولتبيين: هل كان الحديث مصدراً من مصادر الاحتجاج أو لا؟ وقد نفى الدكتور^(١٣) شوقي ضيف، والدكتور^(١٤) عبدالرحمن السيد احتجاج النحاة، كأبي عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد، وسيبويه، وغيرهم، بالحديث. وعد^(١٥)

(١١) المصدر نفسه ورقة ٤٤.

(١٢) انظر: كتاب مجمع اللغة العربية في ٣٠ عاماً. القاهرة.

(١٣) انظر: المدارس النحوية ص ١٧، ص ٨٠.

(١٤) انظر: مدرسة البصرة ص ٢٥٥.

(١٥) انظر: نظرات في اللغة والنحو ص ٢٠.

الأستاذ طه الراوي ابن خروف (ت ٦٠٩هـ) أول من احتج به. بينما عد^(١٦) الشيخ محمد الخضر حسين ابن حزم سابقاً لابن مالك في هذا المضمار. أما الدكتور أحمد مكي الأنصاري فقد نسب^(١٧) أولية الاحتجاج به إلى الفراء. وكان الدكتور عبدالفتاح شلبي دقيقاً في قوله حين بحث في هذا الموضوع، إذ جعل أبا علي الفارسي أسبق من ابن خروف، ولكنه لا يستطيع - كما ذكر - أن يدعي أنه أول من احتج، قال: ^(١٨) "ولست أزعّم أن صاحبي أول من اعتمد الأحاديث في الاحتجاج اللغوي والنحوي والصرفي، لأن هذه القضية عريضة تستلزم استقصاء آثار النحاة الذين سبقوا أبا علي؛ ولكنني أكتفي بتقرير أن أبا علي أسبق من ابن خروف في الاحتجاج بالحديث في مسائل النحو والصرف".

ولم ينتبه أحد قبل عثمان فكي إلى احتجاج سيبويه بالحديث النبوي، فقد ذكر^(١٩) أنه عثر في ثنايا الكتاب على ثلاثة أحاديث، وعدّه بناء على ذلك أول من احتج به؛ وتابعه في ذلك كل من الدكتور^(٢٠) أحمد مكي الأنصاري، والدكتور^(٢١) موسى بناي، والأستاذ أحمد راتب النفاخ بعد أن زاد^(٢٢) عليهما حديثين آخرين.

ومن يستقصي هذا الموضوع بعناية، ويتفحص كتب الأقدمين يتبين أن سيبويه ليس أول من احتج بالحديث، وليس هو صاحب هذه السنة، وإنما سبقه إليها أوائل النحاة الذين أخذوا على عاتقهم شق طريق القواعد العربية في النحو والصرف بجدّ وعناء. وأول هؤلاء -حسب ما توصلت إليه في هذه الدراسة- أبو

(١٦) انظر: دراسات في العربية ص ٤٣.

(١٧) انظر: أبو زكريا الفراء ص ٢٤١.

(١٨) أبو علي الفارسي ص ٢٠٥-٢٠٣.

(١٩) انظر: الاستشهاد في النحو العربي ص ١٥٧.

(٢٠) انظر: سيبويه والقراءات ص ٤٢ (الحاشية).

(٢١) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ص ٨٤ (قسم الدراسة).

(٢٢) انظر: شواهد كتاب سيبويه ص ٥٧-٥٨.

عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ)؛ وأبو عمرو هذا أستاذ سيبويه، وتلميذ تلميذ أبي الأسود الدؤلي - فقد أورد الزجاجي القول الآتي: (٢٣) "اعلم أن للعلماء في اشتقاق النبي قولين: أما سيبويه في حكايته عن الخليل فيذهب إلى أنه مهموز الأصل من أنبأ عن الله ... فالنبي في مذهب هؤلاء فعيل بمعنى فاعل، ولامه همزة أبدلت ياء وأدغمت فيها التي قبلها ففعل نبي، كما ترى ... وقيل: القول الآخر مذهب جماعة من أهل اللغة، وهو رأي أبي عمرو بن العلاء، قالوا ليس بمهموز الأصل، وإنما هو من النبوة، وهي الرفعة، فإنه قيل: نبا ينبو: أي ارتفع على الخلق وعلا عليهم، ولامه واو فُلِبَت ياء لوقوعها بعد ياء ساكنة، وأدغمت الأولى في الثانية ففعل نبي كما ترى. وهَمْزُهُ على هذا المذهب خطأ غير جائز، وعلى المذهب الأول جائز همزُهُ وتَرْكُ همزِهِ، لأن ما كان مهموز الأصل فتخفيفه جائز، وما لم مهموزاً في الأصل فهمزه لحن، إلا ما كانت فيه علة موجبة. وقال هؤلاء: والدليل على صحة مذهبنا ما روي عن النبي، صلى الله عليه وسلم، أن رجلاً قال له: يا نبي الله، فهمزه. فقال له عليه السلام: (٢٤) (لست بنبي الله، ولكنني نبي الله)، فقال القائلون بالمذهب الأول: هذا حديث مرسل رواه حمزة".

وهذا القول فيه أمران صريحان:

الأول: كان أبو عمرو بن العلاء ممن يحتجون بالحديث، فقد دعم رأيه في عدم همز النبي بقوله، صلى الله عليه وسلم، رداً على الرجل: (لست بنبي الله ولكنني نبي الله).

الثاني: لم يكن الخليل وسيبويه يرفضان الاحتجاج بالحديث أو يمنعانه. وإذا كانا يرفضان فإنما يرفضان الاحتجاج بالحديث المرسل، فلم يرفضوا الاحتجاج

(٢٣) اشتقاق أسماء الله ص ٥٠٤ - ٥٠٦.

(٢٤) النهاية في غريب الحديث ٣/٥.

بالحديث المذكور لأنه قول الرسول وإنما لأنه مرسل، والمرسل^(٢٥) نوع من أنواع الحديث الضعيف لعدم إسناده.

صحيح أن هذا الحديث استشهد به أبو عمرو في ميدان علم الصرف، إلا أن من يستشهد بالحديث في الصرف يستشهد به في النحو؛ فالصرف أقرب إلى النحو من أي علم آخر، وأشد صلة به من الاشتقاق أو علم اللغة. وكاننا إلى فترة طويلة من الزمن علماً واحداً، انفصلاً فيما بعد ولكن الصلة بينهما بقيت قوية. هذا بالإضافة إلى أن الصرف يبحث في ما يطراً على الكلمة من زيادة أو نقصان أو تغيير، بينما يبحث النحو غالباً في ما يتناوب على آخرها من حركات الإعراب لتناوب العامل، فالأول أكثر^(٢٦) صعوبة والإفتاء فيه أشد خطورة.

أما بالنسبة لاحتجاج الخليل فقد أورد الزجاج نصاً آخر فيه أنه كان يحتج بحديث النبي^(٢٧): (لا تدخل الجنة إلا نفس مؤمنة مسلمة) في موضوع وصف المذكر والمؤنث، قال الزجاج^(٢٨): "فأما ما كان من صفات المؤنث نحو: طالق طامث، فإذا سميت به رجلاً انصرف، لأنك إنما سميت بلفظ مذكر وُصِفَ به مؤنث؛ قال الخليل: المؤنث الذي يوصف بالمذكر بمنزلة شيء، كأنك قلت: شيء طالق. قال: والمؤنث الذي يكون صفة للمذكر نحو قولهم: رجل رُبعة، وامرأة رُبعة، ورجل نُكحة، وجمل حُجأة، قال الخليل: لفظ الذَّكَر في هذا الذي وصف بالمؤنث بمنزلة سلعة، كما جاء في الخبر (لا تدخل الجنة إلا نفس مؤمنة مسلمة)".

(٢٥) انظر: أصول الحديث ص ٣٣٤.

(٢٦) انظر: المنصف ١/٤ (المقدمة).

(٢٧) انظر: صحيح مسلم، كتاب الإيمان حديث ١٧٨، ٢٧٧، ٣٧٨. وسنن ابن ماجه، كتاب الصيام، حديث ٣٥.

(٢٨) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٥.

فسيبويه إذن يأتي ثالثاً في الاحتجاج بالحديث - حسب ما توصلت إليه-
وليس الأول كما ذكر.

أما الأحاديث الثلاثة التي ذكر عثمان فكي أن سيبويه احتج بها، وتابعه في
الموافقة عليها د. أحمد مكي الأنصاري. و د. بناي، والأستاذ النفاخ، فسأحاول أن
أقف عندها وأحقق في أمرها لأبدي رأياً نحوها.

وأول هذه الأحاديث ورد في باب "ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن
فصلاً" قال سيبويه^(٢٩): " وأما قولهم^(٣٠) (كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون
أبواه هما اللذان يهودانه ويُنصرانه)، ففيه ثلاثة أوجه: فالرفع وجهان، والنصب وجه
واحد. فأحد وجهي الرفع أن يكون المولود مضمراً في يكون، والأبوان مبتدآن، وما
بعدهما مبني عليهما، كأنه قال: حتى يكون المولود أبواه اللذان يهودانه وينصرانه.
والوجه الآخر: أن تعمل يكون في الأبوين ويكون: هُما: مبتدأ، وما بعده، خبراً له.
والنصب على أن تجعل هُما فصلاً".

ومع أن هذا الذي استشهد به سيبويه حديث نبوي، إلا أن الضمير، هما،
وهو موطن الاستشهاد والذي جاء بالحديث من أجله، لم أعثر له على ذكر في
كتاب من كتب الحديث، ولم يرد في نص من نصوصه، وكأن سيبويه ساق
الحديث النبوي هذا للاستفادة منه في ميدان النحو بعد تخليله هذا الضمير

(٢٩) الكتاب ٢: ٣٩٣ (دار القلم).

(٣٠) الحديث في موطأ مالك: باب الجنائز نصه ... "كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه". وفي
مسند ابن حنبل ورد في صيغ مختلفة إحداهما ٣٤٦/٢: "ما من مولود إلا يولد على الفطرة حتى يكون أبواه
اللذان يهودانه وينصرانه". وفي صحيح الترمذي، أبواب القدر: "كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو
ينصرانه أو يمجسانه". وفي سنن أبي داود ٥٣١/٢. كتاب السنة. باب ذراري المشركين: "كل مولود يولد على
الفطرة فأبواه يهودانه وينصرانه". وقد ذكر النفاخ خطأ أنه في باب القدر من كتاب السنة لسنن أبي داود.
انظر: شواهد سيبويه ص ٥٧.

وقد استفاد من هذا الحديث أبو علي الفارسي وأورده كما أورده سيبويه انظر: الإيضاح ص ١٠١.

لتوضيح ما يذهب إليه. ويبدو أن سيبويه أحس بالمخالفة وتخوف أن ينسبه بعد أن أدخل فيه ما أدخل، فسبق ذكره بقوله: "كقولهم" وكأن ما يستشهد به عبارة نثرية عادية، والصيغة المشهورة للحديث^(٣١):

(ما من مولود إلا يولد إلا يولد على الفطرة فأبواه يهودانه، أو ينصرانه، أو يمجسانه).

ولذلك فإن هذا الحديث لا يجوز - وفقاً لما ذكرت- أن يكون في عداد الأحاديث التي استشهد بها سيبويه، ما دام موطن الشاهد، وهو ضمير الفصل "هما" والذي يرتكز حديثه عليه، ليس من لفظ النبي.

وثاني الأحاديث، ورد في عمل اسم التفضيل ورفعها اسماً بارزاً؛ قال سيبويه^(٣٢) "ونقول: "ما رأيت رجلاً أبغضَ إليه الشرُّ منه إليه، وما رأيت أحداً أحسنَ في عينه الكحلُّ منه في عينه"، ومثل ذلك^(٣٣) (ما من أيام أحبَّ إلى الله عز وجل فيها الصومُ منه في عشر ذي الحجة) وإن شئت قلت: ما رأيتُ أحداً أحسنَ في عينه الكحلُّ منه، وما رأيت رجلاً أبغضَ إليه الشرُّ منه، وما من أيام أحبَّ إلى الله فيها الصومُ في عشر ذي الحجة".

ومع أن ما استشهد به سيبويه يختلف في بعض ألفاظه عما ورد في كتب الحديث ككلمة "الصوم" التي لم أعثر عليها في رواية من الروايات، التي حلت محل "أن يُتَعَبَّدَ له فيها" أو محل "العمل"، إلا أن موطن الشاهد ثابت وهو كلمة "أحب"،

(٣١) صحيح البخاري. باب الجنائز ٩٥/٢.

(٣٢) الكتاب: ٣١/٢ - ٣٢ (دار القلم).

(٣٣) الحديث في ميزان الاعتدال ١٠٠/٤ "ما من أحب إلى الله أن يُتَعَبَّدَ له فيها من أيام العشر". وفي صحيح الترمذي. أبواب الصوم "ما من أيام العمل الصالح فيهن أحبُّ إلى الله من هذه الأيام العشر". وفيه أيضاً عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "ما من أيام أحب إلى الله أن يتعبد فيها من عشر ذي الحجة".

وأنها رفعت اسماً ظاهراً وهو "الصوم" الذي ورد محل "العمل" في إحدى^(٣٤) روايات الحديث؛ ولذلك فإن هذا الحديث يعد واحداً من الأحاديث التي كان يحتج بها سيبويه.

وقد استشهد به المبرد، ولكنه ذكره كما يذكر عبارة نثرية. قال في باب مسائل "افعل مستقصاة"^(٣٥): "وكذلك لو قلت: ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة، أو تؤخر الصوم ومعناه التقديم؛ وقد أخذه عن سيبويه كما هو؛ ولما كان سيبويه ساقه من غير أن ينسبه فقد التبس الأمر على المبرد، فأورده من غير معرفة بأنه حديث نبوي، ظناً منه أنه عبارة نثرية؛ وهذا ما أوحاه إليه تعبير سيبويه. وقد وقع^(٣٦) ابن السراج في ما وقع فيه المبرد أستاذة. ولو كان يعلم المبرد (ت ٢٨٥هـ) وابن السراج (ت ٣١٠هـ) أن ما يستشهدان به حديث، لما التزما بكل لفظة أوردها سيبويه فيه، لأن كتب الصحاح كانت قد بدأت تنتشر وتشيع في عصرهما، وأولها صحيح البخاري (ت ٢٥٦هـ). ولكنهما لم يفغلا ذلك.

وقد علق^(٣٧) محمد عضيمة، محقق المقتضب، على الأشموني، في شرحه لأنه جعله حديثاً. وذكر أن الراوية في كتب الصحاح: البخاري، والترمذي، وسنن ابن ماجه، وسنن النسائي، ليس فيها: "أحب" رافعاً للاسم الظاهر. فأنكر عليه ذلك. ومع أن ما نسبه عضيمة إلى الصحاح صحيح، إلا أن "أحب" روية رافعة اسماً ظاهراً في إحدى روايات مسند ابن حنبل، كما أشرت قبل قليل.

(٣٤) انظر: مسند أحمد بن حنبل ٢ / ١٣١ - ١٣٢ أحد نصوص الحديث فيه: "ما من أيام أعظم عند الله ولا أحب إليه العمل فيهن من هذه الأيام العشر".

(٣٥) المقتضب ٣: ٣٥٠.

(٣٦) انظر: الأصول في النحو ١: ١٥٥.

(٣٧) انظر: المقتضب ٣: ٢٥٠ (الحاشية).

(٣٨) انظر: شرح الأشموني ٢: ٣٩٠.

أما الحديث الثالث الذي ذكره عثمان فكي، فهو ما ورد في موضوع التنازع: قال سيبويه في الاستغناء عن الفاعل أحياناً لمعرفة من السياق: "ومما يقوي ترك نحو هذا العلم المخاطب قوله عز وجل^(٣٩): (والحافظين فروجهم والحافظات، والذاكرين الله كثيراً والذاكرات) فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول، استغناء عنه؛ ومثل ذلك^(٤٠) (ونخلع ونترك من يفجرك)".

وهذا الحديث نصه مطابق لما روي، فليس فيه ما يمنع أن يكون في عداد الأحاديث التي احتج بها سيبويه.

وقد أضاف^(٤١) الأستاذ النفاخ إلى هذه الثلاثة، التي شارك فيها عثمان فكي، حديثين آخرين انفرد بهما وعدّهما أيضاً مما استشهد به سيبويه في كتابه:

أحدهما في باب "ما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبني على ما هو قبله من الأسماء المبهمة" قال سيبويه^(٤٢): "وقد تقول هو عبدالله وأنا عبدالله فاخراً أو موعداً: أي اعرفني بما كنت تعرف، وبما كان يبلغك عني؛ ثم يفسر الحال التي كان يعلمه عليها أو تبلغه فيقول: أنا عبدالله كريماً جواداً، وهو عبدالله شجاعاً بطلاً، ويقول^(٤٣) (إني عبدالله) مصغراً نفسه لربه، ثم يفسر حال العبيد فيقول^(٤٤) (آكلًا كما يأكل العبد وشاربًا كما يشرب العبد)".

(٣٩) الأحزاب آية ٤٥.

(٤٠) الحديث ب: النهاية في غريب الحديث ٤١٤/٣. وأشار النفاخ إلى أنه قطعة من دعاء القنوت أخرجه الطحاوي في معاني الآثار ص ١٤٧. وقد ورد بعض لفظ الحديث مغلوطاً في دراسة الدكتور بناي للإيضاح في شرح المفصل ص ٨٥ إذ ورد: "ونخلع ونترك من يفجرك".

(٤١) انظر: شواهد سيبويه ص ٥٧ - ٥٨.

(٤٢) الكتاب ٢٥٧/١ (بولاق).

(٤٣) حقق عبدالسلام هارون قول سيبويه هكذا: "وتقول (إني عبدالله) مصغراً نفسه لربه، ثم تفسر حال العبيد فتقول: (أكلًا كما تأكل العبيد)". الكتاب ٨٠/٢ (دار القلم).

الحديث في طبقات ابن سعد ١ : ٣٨١. وفي سير أعلام النبلاء ١٣٧/٢: "أكل كما يأكل العبد، وأجلس كما يجلس العبد". وفي طبقات ابن سعد ٣٧١/١: "أكل كما يأكل العبد وأجلس كما يجلس العبد، فإنما أنا عبد". وفي البيان والتبيين ٣/٢: "إنما أنا عبد، أكل كما يأكل العبد، وأجلس كما يجلس العبد".

وهذا الذي أورده سيبويه لا يعد من بين الأحاديث التي احتج بها سيبويه
لأمور ثلاثة:

أولاً: إن الطريقة التي ساق بها سيبويه هذا القول لا توحى إلى أنه استشهد
به حديثاً نبوياً، وإنما توحى إلى أنه يأتي بعبارة نثرية استوحاها من
الحديث في رواياته المتعددة والتي أشرت إليها في الحاشية.

ثانياً: إن الصياغة التي أتى بها سيبويه تختلف عن الروايات التي روى
الحديث بها كتب السنن.

ثالثاً: إن موطن الاستشهاد الذي مثل به سيبويه يختلف في لفظه وفي إعرابه
عما ورد في كتب السنن؛ فإن كلمة "آكلًا" التي أوردها سيبويه، والتي
هي موطن الاستشهاد، حلت محل "آكل"؛ فالكلمة الأولى اسم والثانية
هي وفاعلها أما أن تكون في محل رفع خبر على أنها خبر إن، أو في
محل نصب على أنها حال.

أما ثانيهما فهو ما أورده سيبويه في باب "من المصادر ما ينتصب بإضمار
الفعل المتروك إظهاره" قال^(٤٤): "وأما (سُبُوحاً)^(٤٥) فُدُوساً رَبَّ الملائكة والروح)
فليس بمنزلة سبحان الله، لأن السُّبُوح والقدّوس اسم، ولكنه على قوله: أذكر
سبوحاً قدوساً، وذلك أنه خطر على باله أو ذكره ذاكر فقال: سبوحاً أي ذكرت
سبوحاً، كما تقول: أهل ذلك، إذا سمعت الرجل ذكر الرجل بثناء أو بدم كأنه قال:
ذكرت أهلَ ذاك".

(٤٤) الكتاب ١/ ٣٢٧.

(٤٥) الحديث في صحيح مسلم، كتاب الصلاة. وفي مسند ابن حنبل ١٤٨/٦: "سبوح قدوس رب الملائكة والروح".
بالرفع. وكذلك في سنن أبي داود ٢٠١/١ وفي سنن أبي داود ١: ٣٢٥ من عون المعبود.

وما استشهد به سيوييه هذا ليس واحداً من الأحاديث النبوية كما تراءى للنفاح، ذلك أن "سبوحاً قدوساً" وردتا في الحديث النبوي مرفوعتين لا منصوبتين، ولكن سيوييه استفاد من الحديث لمعالجة قضية نحوية وليوضح فكرة الباب الذي عرضهما فيه، وهو نصب المصادر بأفعال مضمرّة متروكة، فأتى بهما منصوبتين؛ فالنصب ليس من نطق الرسول وإنما هو من صنع سيوييه، أو نقله عن العرب، كما سيظهر في ما بعد في الرفع. فلا يجوز إذن أن يعد شاهداً من شواهد الحديث عند سيوييه، ولو ذهبنا إلى ذلك لكانما اعترفنا بأن النصب من لفظ الرسول، وهو ليسه.

وقد نسب النفاح "سبوحاً قدوساً رب الملائكة والروح" إلى النبي، وعدّه حديثاً اعتماداً على ما ورد في "عون المعبود" الذي أتى بقول للقاضي عياض يتحدث فيه عن حديث النبي^(٤٦) (سبوح قدوس رب الملائكة والروح) قال القاضي عياض^(٤٧): "وقيل فيه سبوحاً قدوساً على تقدير أسبح سبوحاً أو أنكر، أو أعظم، أو أعبد (رب الملائكة والروح) هو من عطف الخاص على العام، لأن الروح من الملائكة، وهو ملك عظيم، يكون إذا وقف كجميع الملائكة. وقيل: يحتمل أن يكون جبريل".

وقول القاضي عياض: "وقيل فيه سبوحاً قدوساً" ليس معناه أن النبي كان ينصب فيقول هذا القول، لعدة دلالات، منها:

١- لو كان القاضي عياض ينسب النصب إلى النبي لأسنده بإحدى الطرق.

(٤٦) سنن أبي داود ١: ٢٠١.

(٤٧) عون المعبود ٣/ ١٢٤.

٢- يستخدم القاضي عياض أسلوب "قيل" المبني للمجهول، وليس فيه تحديد أو إشارة إلى القائل، ففيه النسبة معممة مما يوحي أن هذا القول قول عام.

٣- يلمح من سياق كلام القاضي عياض أنه يريد أن يعالج لفظ الحديث من الناحية اللغوية والنحوية؛ فقد أورد صاحب عون المعبود قوله القاضي في سياق شرح معنى "سبوح قدوس"، وسياق بيان الأوجه الإعرابية واللغوية والاشتقاقية، وهو يستأنس برأي القاضي في هذا المجال.

بالإضافة إلى ذلك كله فإن "عون المعبود" لا يقوم بدور الجامع للأحاديث أو تصنيفها وتحقيقتها، وإنما بدور الشارح لما ورد في سنن أبي داود وما ورد فيه من أحاديث. ولم يرد النصب في هذه السنن.

وقد ورد "سبوح قدوس رب الملائكة والروح" بالرفع في صفحة كتاب سيبويه نفسها التي ورد فيها النصب، وعدّه النفاخ من بين الأحاديث التي استشهد بها سيبويه. ومع أن هذا القول حديث نبوي - كما أشرت إليه في الحاشية حين الحديث عن النصب، إلا أنه في المقام الذي أورده سيبويه فيه لا يعدّ حديثاً، وإنما قولاً من أقوال العرب ما دام نسبه إليهم. قال سيبويه بعد الحديث عن النصب: "ومن العرب من يرفع فيقول: (سُبُوْحُ قُدُّوسُ رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ)، كما قال أهلُ ذاك وصادقٌ والله؛ وكل هذا على ما سمعنا العرب تتكلم به رفعاً ونصباً". وما دام كذلك فلا يجوز أن يُعدّ من بين الأحاديث التي احتج بها سيبويه؛ ولو جاز لجاز أن نعد^(٤٨) "فَأَنْزَلْنَاهُ سَكِينَةً عَلَيْنَا" الذي استشهد^(٤٩) به سيبويه على النون الخفيفة والثقيلة، حديثاً، مع أنه فعلاً حديث نبوي، ولكنه في الأصل من شعر عبدالله بن رواحة، ثم أعجب به النبي، فكرّره مراراً، وصار حديثاً تناقله رواة الحديث؛ غير

(٤٨) الحديث في: صحيح البخاري كتاب الجهاد ٣٤. باب القدر ١٦. باب الأدب ٩٠ وصحيح مسلم. كتاب

الجهاد. حديث ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٣٢.

(٤٩) انظر: الكتاب ٣: ٥١١.

أن سيبويه حينما استشهد به نسبه إلى عبدالله بن رواحة؛ فهو قول عبدالله ، ولو نسبه إلى النبي لكان قول النبي وحديثه.

من هذه الوقفة يتبين لنا أن ما صحَّ أن يُعدَّ من الأحاديث التي احتج بها سيبويه، مما ذكره الفكي والنفاح، حديثان اثنان: الأول "ونخلع ونترك من يفجرك". والثاني "ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة".

ولقد حاولت أن أعمق كتاب سيبويه لالتقاط بعض درر الحديث التي زين كتابه بها؛ وكتاب سيبويه بحر شاسع، كلما أعدت النظر فيه وأمعت اكتشفت شيئاً جديداً؛ ولكن اكتشاف الحديث فيه ليس أمراً يسيراً. تفحصت الكتاب جملة جملة، ودوّنت ما ظننت أنه حديث أو توقعته، لأن سيبويه لا يصرح به، ثم استشرت بعض الكتب التي تفهرس الحديث، فاستخرجت ثلاثة أخرى عرضتها على كتب الحديث ووثقتها.

أما الحديث الأول فاستشهد به سيبويه في "باب تسمية المذكر والمؤنث، وهو الذي استشهد به الخليل كما مر. قال سيبويه^(٥٠): "ومما جاء مؤنثاً صفة تقع للمذكر والمؤنث: هذا غلام يَفَعَّة، وجارية يَفَعَّة، وهذا رجل رَبَعَة؛ فأما ما جاء من المؤنث لا يقع إلا لمذكر ووصفاً، فكأنه في الأصل صفة لسلمة أو نفس، كما قال^(٥١) (لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة)".

(٥٠) الكتاب ٢٣٧/٣.

(٥١) انظر: صحيح مسلم. كتاب الإيمان. حديث ١٧٨، ٣٧٧، ٣٧٨. وسنن ابن ماجه، كتاب الصيام، حديث

أما الثاني فاستشهد به في باب "إن وأن" مبيناً المواطن التي تفتح فيها همزة أن وتكسر قال^(٥٢): "وتقول^(٥٣): (لبيك إن الحمد والنعمة لك). وإن شئت قلت أن، ولو قال إنسان أن "أن" في موضع جر في هذه الأشياء؛ ولكنه حذف حرف كثر استعماله في كلامهم فجاز فيه حذف الجار، كما حذفوا رُبَّ في قولهم:

وبلد تحسبه مكسوحاً

لكان قولاً قوباً".

أما الثالث فقد استشهد به في باب "تسميتك الحروف بالظروف وغيرها من الأسماء". قال^(٥٤): "وأما نَمَّ وأَيْنَ وحيثُ ونحوهن إذا صيرت اسماً لرجل أو امرأة أو كلمة، فلا بد لهن من أن يتغيرن عن حالهن ويصرن بمنزلة زيد وعمرو، لأنك وضعتن بذلك الموضع، كما تَغَيَّرتْ لَيْتَ وأن، فإن أردت حكاية هذه الحروف تركتها على حالها، كما قال^(٥٥): (إن الله ينهاكم عن قِيلَ وَقَالَ) ومنهم من يقول عن قِيلَ وَقَالَ لما جعله اسماً، وفي الحكاية قالوا: "مِن شُبِّ إِلَى دُبِّ"، وإن شئت مُدَّ شُبِّ إِلَى دُبِّ".

وقد ذكر سيبويه الحديث مروياً بالمعنى لا بالحرف. ولكن موطن الاستشهاد ثابت في الكتب التي روت الحديث. والاستفادة من قول النبي بيّنة، فهو يبين هنا أن

(٥٢) الكتاب ٣: ١٢٨.

(٥٣) انظر: الموطأ. كتاب الحج. باب العمل في الاهلل. وصحيح البخاري: كتاب الحج. وصحيح مسلم. حج حديث ١٩، ٢٠، ٢١، وصحيح الترمذي أبواب الحج. باب ما جاء في التلبية. وسنن النسائي: مناسك الحج (التلبية). سنن ابن ماجه. مناسك الحج. باب التلبية.

(٥٤) الكتاب ٣/٢٦٨.

(٥٥) الحديث بالحرف في تفسير الطبري ٦٦/٣ بولاق: "إن الله عز وجل كره لكم ثلاثاً قيل وقال، وإضاعة المال، وكثرة السؤال، فإذا شئت رأيته في قيل وقال يومه أجمع، وصدر ليلته".

وفي لسان العرب. مادة "قول": "روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن قيل وقال، وإضاعة المال" وفي تاج العروس. مادة "قول" أيضاً: "وفي الحديث: نهى عن قيل وقال وإضاعة المال".

الفعلين "قيل وقال" يدلان على المصدرية في وضعهما كما هما من غير تحويل، مع جواز دخول الجر عليهما. قال الأستاذ محمود شاكر^(٥٦): "وهما مصدران بمعنى الإشارة إلى هذين الفعلين الماضيين يجعلان حكاية متضمنة للضمير والإعراب، على إجرائها مجرى الأسماء، خلويين من الضمير فيدخل عليهما حرف التعريف لذلك، فيقال: "القيل والقال".

وقد صرّح بهذا الحديث الفراء واحتج به في بيان أصل الآن، قال^(٥٧): "وإن شئت جعلت "الآن" أصلها من قولك أن لك أن تفعل أدخلت عليها الألف واللام ثم تركتها على مذهب فعل، فأتاها النصب من نصب فعل؛ وهو وجه جيد كما قالوا: نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن قيل وقال وكثرة السؤال، فكانتا كالاسمين، فهما منصوبتان ولو خفضتا على أنهما أخرجتا من نية الفعل كان صواباً؛ سمعت العرب تقول: من شُبَّ إلى دُبِّ بالفتح، ومن شُبَّ إلى دُبِّ، يقول: مُذْ كان صغيراً إلى أن دبَّ. وهو فعل".

هذه أحاديث ثلاثة احتجَّ بها سيبويه، ولعلَّ في كتابه أحاديث أخرى لم أهدت إليها، وقد يهتدي إليها آخرون.

وما هو ضروري في هذا الصدد أن أذكر من خلال ما مرَّ أن سيبويه كان يعامل قسماً من الأحاديث معاملة تختلف عن القسم الآخر: كان يورد أحاديث القسم الأول بعد أن يغير فيها ما يخدم الفكرة التي يتحدث عنها، ولكنه ينظر في هذه الحالة إلى ما استشهد به وكأنه عبارة نثرية؛ ومثل هذا لا يعد من ضمن الأحاديث التي استشهد بها، وبخاصة إذا كان موطن الشاهد ليس مذكوراً في إحدى روايات الحديث. أما أحاديث القسم الآخر فكان يوردها كما هي من غير

(٥٦) تفسير الطبري ٥ / ٦٠٠ دار المعارف (الحاشية).

(٥٧) معاني القرآن ١: ٤٦٨. وانظر: اللامات ص ٣٩، والإنصاف مسألة ٧١ وشرح المفصل ٤ / ١٠٣.

تغيير أو تعديل، وإذا طرأ عليها ما يخالف الرواية المشهورة فإن موطن الشاهد يبقى ثابتاً لا يمسه تغيير، وأحاديث هذا القسم تُعدّ من شواهد الحديث في الكتاب.

ومن يمعن النظر في الأسلوب الذي يقدّم به سيبويه القسم الأول يجده نحو: "وأما قولهم" أو "وقد تقول... أو "وأما..."، بينما يقدم القسم الثاني بـ"مثل ذلك... أو "كما قال..."، والأسلوب الأخير أوضح إشارة إلى أن ما يورده واحد من أحاديث النبي.

يتبادر إلى الذهن في نهاية هذا البحث سؤالان يبحثان عن الإجابة عنهما:

الأول: لِمَ كانت أحاديث سيبويه التي احتج بها قليلة إلى هذا الحد اللافت؟

الثاني: لِمَ كان سيبويه يسوق الحديث دون أن ينسبه إلى النبي؟

وفي تصوري أن الإجابة عنهما تكمن في حقيقتين اثنتين، إحدهما تكمل الأخرى.

الأولى: أن سيبويه كان ممن سمعوا الحديث ولكنه كان^(٥٨) "شديد الأخذ" حذراً، حريصاً، دقيقاً في كل ما يقول، وفي نسبة ما ينسب من الشواهد؛ فإنه كان يخشى أن ينسب إلى النبي فيقول: "قال النبي" أو "وفي الحديث" ثم يظهر خلاف ما ذكر. وصدّق سيبويه مُجمَع عليه. قيل^(٥٩) ليونس: إن سيبويه ألف كتاباً في ألف ورقة في علم الخليل. فقال: ومتى سمع سيبويه من الخليل هذا كله؟ جيئوني بكتابه، فلما نظر في كتابه ورأى ما حكى قال: يجب أن يكون هذا الرجل قد صدّق عن الخليل فيما حكاه كما صدق فيما حكى عني.

(٥٨) إنباه الرواة ٣٤٩/٢.

(٥٩) طبقات النحويين واللغويين ص ٧٣.

وقد ترسخت الثقة بسيبويه من خلال نسبته شواهد الشعر إلى أصحابها؛ فشواهدُه أصحَّ الشواهد^(٦٠) "اعتمد عليها خلف بعد سلف، مع أن فيها أبياتاً عديدة جهل قائلوها، وما عيب بها ناقلوها؛ وقد خرج كتابه إلى الناس والعلماء كثير، والعناية بالعلم وتهذيبه وكيدة، ونظر فيه وفتش، فما طعن أحد من المتقدمين عليه، ولا ادعى أنه أتى بشعر منكر".

أما الثانية: فإن الوضع في الحديث والكذب على النبي جعل الترحج والتحرز مبدأ من مبادئ سيبويه (ت ١٨٠هـ) التي لا يترحج عنها، ولم تظهر المسانيد التي جمعت الأحاديث ودونتها، والتي تجنبت الموضوع منها إلا في فترة تالية لسبويه، وأول^(٦١) من ألف فيها أبو داود سليمان الطيالسي (ت ٢٠٤هـ)، ثم تلا المسانيد كتب الصحاح، وصاحب أولها البخاري (ت ٢٥٩هـ) الذي أجمع المحققون على^(٦٢) "أن كتابه أصح كتاب بعد القرآن". وكان مسلم يقول له: ^(٦٣) "يا طيب الحديث".

وكتب الصحاح هي^(٦٤) ذروة الفن في تحقيق الحديث، وضع أصحابها شروط الأحاديث الصحاح التي اطمأن إليها المؤمنون، وبينوا متواتر الحديث، وأحاده، ومشهوره، وعزیزه، وغريبه، ومقبوله، ومردوده، وشاذّه، ومنكره، ومحكمه، ومختلفه، ومعلقه، ومرسله، ومنقطعه، ومعضله.

ومن ينظر في كتب النحاة بعد تأليف الصحاح يجد أن الاحتجاج بالحديث بدأ يزداد، والتصريح بأنه حديث أخذ يلزم كل ذكر له. فقد اطمأن النحاة وتعمقت

(٦٠) خزانة الأدب ١: ١٦-١٧.

(٦١) انظر: أصول الحديث ص ١٨٣.

(٦٢) شرح صحيح البخاري - (المقدمة).

(٦٣) المصدر نفسه - (المقدمة).

(٦٤) انظر: الحديث النبوي من الوجهة البلاغية ص ٢٩.

الثقة؛ ويأتي في طليعة هؤلاء نحاة المدرسة البغدادية الذين يُعدّ (٦٥) الاحتجاج بالحديث في كتبهم والإكثار منه ميزة واضحة من مزايا مدرستهم، ومن أبرزهم في الاحتجاج به الزجاجي، والفارسي، وابن جنبي، والزمخشري. فابن خروف وابن عصفور وابن مالك ليسوا إلا مقتفين لآثار نحاة المدرسة البغدادية في هذا المضمار.

د. محمود حسني محمود

(٦٥) انظر: المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي ص ١٤٧.

ثبت المصادر والمراجع

- ١- د. إبراهيم مذكور- مجمع اللغة العربية في ٣٠ عاماً- الطبعة الثانية ١٩٧١م.
- ٢- الأشموني - شرح الأشموني- تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة بمصر، الطبعة الأولى ١٩٥٥م.
- ٣- ابن الأثير- النهاية في غريب الحديث- تحقيق الطناحي، دار إحياء الكتب العربية.
- ٤- ابن الأنباري- الإنصاف، مطبعة السعادة، الطبعة الرابعة ١٩٦١م.
- ٥- ابن جني- المنصف، تحقيق إبراهيم مصطفى، الطبعة الأولى ١٩٥٤م.
- ٦- ابن السراج- الأصول في النحو، تحقيق د. عبدالسلام الفتلي، بغداد ١٩٧٣م.
- ٧- ابن سعد- طبقات ابن سعد، بيروت ١٩٥٧م.
- ٨- ابن الطيب المغربي- شرح الاقتراح، مخطوطة مصورة ملك الزميل الدكتور محمد إسماعيل عواد.
- ٩- ابن ماجة- سنن ابن ماجة تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء الكتب العربية.
- ١٠- ابن منظور- لسان العرب، دار صادر، بيروت ١٩٥٥م.
- ١١- ابن يعيش- شرح المفصل، الطبعة المنيرية.
- ١٢- أبو داود- سنن أبي داود، مطبعة الحلبي، الطبعة الأولى ١٩٥٢م.
- ١٣- أبو الطيب محمد شمس الحق- عون المعبود في شرح سنن أبي داود، تحقيق عبدالرحمن عثمان، الطبعة الثانية ١٩٦٨م.

- ١٤- أبو علي الفارسي- الإيضاح العضدي، تحقيق حسن شاذلي فرهود، دار الكتب، الطبعة الأولى ١٩٦٩م.
- ١٥- أحمد بن حنبل- مسند ابن حنبل، بيروت.
- ١٦- أحمد راتب النفاخ- شواهد كتاب سيبويه، دار الأمانة، الطبعة الأولى ١٩٧٠م.
- ١٧- د. أحمد مكي الأنصاري- أبو زكريا الفراء، القاهرة ١٩٦٤م.
- ١٨- د. أحمد مكي الأنصاري- سيبويه والقراءات، دار المعارف بمصر ١٩٧٢م.
- ١٩- البخاري- صحيح البخاري، بولاق، ١٣١٥م.
- ٢٠- البغدادي- خزانة الأدب، تحقيق عبدالسلام هارون، القاهرة ١٩٦٧م.
- ٢١- الترمذي- صحيح الترمذي، المطبعة المصرية، الطبعة الأولى ١٩٣١م.
- ٢٢- الجاحظ- البيان والتبيين، تحقيق عبدالسلام هارون، الطبعة الثانية ١٩٦١م.
- ٢٣- الذهبي- سير أعلام النبلاء، تحقيق إبراهيم الأبياري.
- ٢٤- الذهبي- ميزان الاعتدال، تحقيق محمد البجاوي، مطبعة الحلبي.
- ٢٥- الزبيدي- تاج العروس، بيروت ١٩٦٦م.
- ٢٦- الزبيدي- طبقات النحويين واللغويين، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٥٤م.
- ٢٧- الزجاج- ما ينصرف وما لا ينصرف، تحقيق هدى قراعة، القاهرة ١٩٧١م.
- ٢٨- الزجاجي- اشتقاق أسماء الله، تحقيق د. عبد الحسين المبارك، النجف الأشرف ١٩٧٤م.
- ٢٩- الزجاجي- اللامات، تحقيق د. مازن مبارك. دمشق ١٩٦٩م.

- ٣٠- الزمخشري- الفائق في غريب الحديث، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٤٨م.
- ٣١- سيويه- الكتاب، تحقيق عبدالسلام هارون، دار القلم ١٩٦٨م.
- ٣٢- د. شوقي ضيف- المدارس النحوية، دار المعارف بمصر ١٩٦٨م.
- ٣٣- الطبري- تاريخ الطبري، تحقيق محمود شاكر، دار المعارف.
الطبري- تاريخ الطبري، بولاق، الطبعة الأولى ١٣٢٤هـ.
- ٣٤- طه الراوي- نظرات في اللغة والنحو، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٦٢م.
- ٣٥- د. عبدالرحمن السيد- مدرسة البصرة النحوية، دار المعارف، الطبعة الأولى ١٩٦٨م.
- ٣٦- د. عبدالفتاح شلبي- أبو علي الفارسي، مكتبة نهضة مصر.
- ٣٧- عثمان فكي- الاستشهاد في النحو العربي، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية دار العلوم في ١٩٦٩م.
- ٣٨- د. عز الدين السيد- الحديث النبوي، القاهرة، ط ١٩٧٣م.
- ٣٩- الفراء- معاني القرآن، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٥٥م.
- ٤٠- القفطي- إنباه الرواة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٥٢م.
- ٤١- الكرمانلي- شرح صحيح البخاري، المطبعة البهية المصرية.
- ٤٢- مالك بن أنس- الموطأ، تصحيح محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء الكتب العربية ١٩٥١م.
- ٤٣- المبرّد- المقتضب، تحقيق محمد عضيمة، القاهرة ١٣٨٥هـ.
- ٤٤- محمد الخضر حسين - دراسات في العربية، دمشق، الطبعة الثانية ١٩٦٠م.
- ٤٥- د. محمد الخطيب - أصول الحديث، لبنان، الطبعة الأولى ١٩٦٧م.

- ٤٦- د. محمود حسني محمود - المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي،
مكتبة الجامعة الأردنية، ضمن مجموعة الرسائل الجامعية.
- ٤٧- مسلم - صحيح مسلم، دار إحياء الكتب العربية.
- ٤٨- د. موسى بناي- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (دراسة)، بغداد
١٩٧٦م.
- ٤٩- النسائي- سنن النسائي، المطبعة المصرية.